

دور التدقيق المبني على المخاطر في الحد من المبالغة في استخدام الأدلة وفقاً للمرجعية الدولية للتدقيق

The role of risk-based auditing in reducing the overuse of evidence according to the International Auditing Reference

أحمد نغاز^{*1}

NEGGAZ AHMED

جامعة عمار ثلجي بالأغواط، الجزائر، ah.negaz@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2022-03-31

تاريخ القبول: 2022-03-22

تاريخ الاستلام: 2022-01-15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان إجراءات التدقيق وفقاً لمنهج التدقيق المبني على المخاطر، وكيف تساهم هذه المنهجية في التقليل من المبالغة في استخدام الأدلة في عمليات التدقيق، حيث يعتبر الأساس في هذه المنهجية هو التدقيق من الأعلى إلى الأسفل من جهة، وتحمل المدقق كل المسؤولية على الفشل في إبداء رأيه في ظل تعظيم منافعه الاقتصادية.

خلصت هذه الدراسة إلى أن المنطق الذي يحكم خدمات التأكيد بحسب درجاته هو درجات التأكيد بحد ذاتها التي يهدف المدقق الوصول إليها، والتعبير على خدمات التأكيد بطريقة عكسية أي ما مدى عدم التأكيد، الأمر الذي يعبر عنه بخطر الفشل في إبداء الرأي، وكانت النتيجة أن هناك علاقة بين حالات التأكيد المراد الوصول إليها وخطر الفشل وبالتالي حجم أدلة الإثبات (تكلفة عملية التدقيق).

الكلمات المفتاحية: التدقيق؛ أدلة الإثبات؛ مخاطر التدقيق؛ خدمات التأكيد؛ جودة التدقيق.

Abstract:

This study aims to show the audit procedures in accordance with the risk-based audit approach, and how this methodology contributes to reducing the exaggeration in the use of evidence in audits, as the basis for this methodology is the audit from top to bottom on the one hand, and the auditor bears all responsibility for failure Expressing his opinion in light of maximizing its economic benefits.

This study concluded that the logic that governs assurance services according to its degrees is the degrees of assurance in itself that the auditor aims to reach, and the expression of assurance services in a reverse way, i.e. the extent of lack of assurance, which is expressed in the risk of failure to express an opinion, and the result was that there is a relationship Between the assertions to be reached, the risk of failure, and thus the volume of evidence (the cost of the audit).

Keywords: audit; audit evidence; audit risks; confirmation services; Audit quality.

1. مقدمة:

تسعى العديد من الدول إلى تطوير مهنتي المحاسبة والتدقيق، من أجل التغلب على المشاكل المحاسبية المعاصرة التي تعصف بالكثير من الشركات وتهضم فيها العديد من الحقوق، يأتي هذا السعي كحتمية يفرضها واقع الممارسة الدولية لمهنتي المحاسبة والتدقيق، الذي جاء في كثير من الأحيان نتاج ضغط الشركات المتعددة الجنسيات وما واجهها من مشاكل عند ترجمة قوائمها المالية، فكان هناك سعي مشترك من الهيئات المهنية الدولية لإيجاد حلول لهذا النوع من المشاكل، فتولد عن ذلك توجه تدريجي نحو توافق الدولي للممارسة المحاسبية وذلك من خلال إصدار جملة من المعايير الدولية للمهنة تضمن هذا التوافق، وكنتيجة لهذه الثورة في المهنة تبعتها ثورة أخرى في مهنة التدقيق والمراجعة كمتلازمة لمهنة المحاسبة، فكان هناك إصدار لجملة من المعايير الدولية، تهدف إلى توحيد مهنة التدقيق على المستوى الدولي، تعالج هذه المعايير أمور منهجية في كيفية القيام بمهنة التدقيق، كما تحدد الأهداف المرجوة من هذه المهنة، كل هذا أيضا يأتي لتقليص فجوة التوقع التي من الممكن أن تنشأ بين مستخدمي القوائم المؤسسة، وبين مقدمي خدمات التأكيد بما في ذلك التدقيق والمراجعة.

تسعى الهيئات الدولية المهنية لتطوير مهنة التدقيق والمراجعة وخدمات التأكيد والخدمات المماثلة، حيث اعتمدت إصدارات وتحسينات للمعايير التي تحكم المهنة بشكل مستمر عبر الزمن، من سنة إلى أخرى آخرها كانت سنة 2021.

يعمل الممارس لمهنة التدقيق بصفة عامة إلى تعظيم عوائده من خلال تقديم هذا النوع من الخدمات، إلا أن هذا الأمر تحكمه الكثير من الالتزامات والمسؤوليات أمام العديد من الأطراف التي لها حاجة لهذا النوع من الخدمات، وفي ظل هذا وذاك كان لزاما على المدقق أن يعظم منفعه في ظل القيود لبناء سمعة جيدة والمحافظة عليها.

برزت العديد من الاجتهادات المهنية للتطوير مهنة التدقيق والخدمات المماثلة من أجل تحقيق تعظيم المنافع بين جميع الأطراف أصحاب المصالح، هذه الاجتهادات سعت لترشيد جهود المدققين عند تأدية مهامهم والتقليل من المبالغة في كل جهد غير مبرر، فكانت منهجية التدقيق المبني على المخاطر كدليل استرشادي من شأنه أن يوجه جهود المدقق لتعظيم منفعه بكل مسؤولية.

1.1. الإشكالية الرئيسية:

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن تساهم منهجية التدقيق المبني على المخاطر في التقليل من المبالغة في استخدام الأدلة في عمليات التدقيق؟

للإجابة على هذه الاشكالية تم بناء الفرضيات التالية:

تعتبر أدلة الإثبات الأساسات التي يقوم المدقق بتجميعها من أجل فحصها والتحقق منها وتقييمها من أجل الوصول إلى التأكيدات المستهدفة لبناء رأيه النهائي؛

يسعى المدقق إلى جمع أكبر حجم من أدلة الإثبات للوصول إلى أكبر مستوى من التأكيد لإخلاء مسؤولياته تجاه جميع الأطراف ذات العلاقة؛

جمع أكبر حجم من أدلة الإثبات يحتاج إلى تكاليف كبيرة ووقت وبالتالي نقصان هامش الربح المرجو للمدقق من ممارسة هذه المهنة؛
تسعى منهجية التدقيق المبني على المخاطر الى مساعدة المدقق على تحديد الطرق والكيفيات التي تمكنه من تعظيم منافعه في ظل كل القيود وبالتالي إخلاء مسؤولياته.

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على العديد من النقاط:

- التعرف على أبجديات ومرتكزات منهجية التدقيق المبني على المخاطر؛
- كيف ساهمت المرجعيات الدولية لمهنة التدقيق في بناء هذه المنهجية؛
- آلية عمل منهجية التدقيق المبني على المخاطر؛

ولبلوغ أهداف هذه الدراسة تم إعتداد المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض نظري والاستشهاد بالمعايير الدولية للمهنة.
تم تقسيم الدراسة إلى فرعين أساسيين، حيث خصصنا الفرع الأول للجانب النظري العام، وتم تخصيص الفرع الرئيسي الثاني لمرتكزات هذه المنهجية في المعايير الدولية للمهنة.

2 التفكير المبني على المخاطر

1.2 مفهوم المخطر:

يعتبر المخطر حدث قد يقع لشخص ما ، مما يؤدي إلى إحداث تهديد أو إصابة أو ضرر ما به، الأمر الذي يجعل وقوع هذا الحدث احتمالي الوقوع ، ولكي يتصرف هذا الشخص بشكل سليم مع هذا الاحتمال على أن يفكر بالشك الموضوعي من نتائج موقف معين (محمد محمود الكاشف، 1983)، وكذلك يمكن القول أن المخطر هو موقف أو وضع فيه احتمال التعرض للخسارة (طارق عبد العل حماد، 2007)، المخطر يختلف بشكل كامل عن مجرد هذا التعريف اللغوي، لأن المخطر حينئذ يشمل معنيان : التهديدات والفرص، فالخطر هو عبارة عن حدث سببه نقص في المعلومات - يُعرف باللايقين - مما يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية أو إيجابية، هذه النتائج السلبية تعرف بالتهديدات التي قد تواجه الشركة، أما النتائج الإيجابية فهي الفرص المتاحة للشركة والتي من شأنها أن تساعد على نموها، إذا تحديد المخاطر بشقيها: التهديدات والفرص لا يشترط وجود نظام رسمي لإدارة المخاطر، بل يستلزم توفر معلومات بمواصفات مناسبة، وهذا يختلف من مؤسسة لأخرى على حسب طبيعة نشاطها ، و ترك الحرية لكل مؤسسة في كيفية توثيق عملية تحديد المخاطر وتقييمها والتي تعرف حالياً بمنهجية "التفكير المبني على المخاطر".

2.2 علاقة الجودة بالخطر:

في عصر الحرفيين لم يكن هناك نظام خاص بالجودة، بل كان الحرفي هو عامل الإنتاج والقائم بأعمال الجودة أيضًا، ومع ظهور الثورة الصناعية وانتشار المصانع، كانت عمليات الفحص الكامل "100% inspection" هي النظام السائد آنذاك لتقليل "الخطرات الناتجة" من عيوب التصنيع، وللتأكد من سلامة المنتجات وخلوها من العيوب قبل شحنها للعملاء. فقد كان الغرض الأساسي من عمليات الفحص هو تقليل الخطر والتأكد من تصنيع منتجات مطابقة لمتطلبات العملاء والمواصفات الدولية، وأخذت عمليات الفحص صور متعددة منها:

1. الفحص النهائي: وذلك لتقليل الخطر الذي قد يحدث نتيجة شحن منتج معيب لأحد العملاء؛
2. الفحص المرحلي: وذلك لتقليل خطورة انتقال جزء معيب من مرحلة إلى التي تليها؛
3. فحص الواردات: لتقليل خطورة استخدام مواد خام أو مكونات أخرى معيبة؛
4. تقييم الموردين: لتقليل خطورة استخدام مواد خام أو منتجات معيبة من الموردين؛
5. مراجعة التصميمات: لتقليل خطورة إصدار رسومات هندسية غير مطابقة، مما قد يؤدي إلى تصنيع منتجات غير مستوفية لمتطلبات العملاء؛
6. تحليل الموثوقية: لتقليل خطورة توقف بعض المنتجات خلال فترة عملها المقننة؛
7. مراجعة العقود: لتقليل خطورة التوقيع على عقود، قد لا تستطيع المؤسسة الوفاء بها.

يعتبر التفكير المبني على المخاطر ليس جديدًا وإنما هو عملية منطقية نمارسها بشكل يومي بدءًا من اختيار نوع الملابس وفقًا لحالة الطقس قبل الذهاب إلى العمل، مرورًا بالنظر يمينًا ويسارًا قبل عبور الطريق لتفادي خطر الإصابة بالسيارات وغيرها من النماذج الحياتية اليومية، يبقى الأمر الأهم والتحدي الأكبر، وهو كيفية تطبيق هذه المنهجية وتحويلها إلى ثقافة داخل المؤسسات؟

3 التدقيق المبني على المخاطر وفقاً للمرجعية الدولية

1.3 المنطلقات القاعدية للتدقيق المبني على المخاطر:

خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، قامت العديد من المؤسسات المحاسبية الدولية الكبرى، بتطوير أعمالها بما يتلاءم وطبيعة عمل الكيانات التي تقوم بتدقيق أعمالها، ومن بينها منهجية التدقيق حيث شمل التطوير عدداً من الجوانب المتعلقة ببنية عملية التدقيق والعلاقات التي تؤسس لنموذج مخاطر التدقيق وإجراءات وطرق الحصول على القرائن، وطرق تثبيت المسؤولية، إذ أن التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال الداخلية والخارجية فرضت تغيرات في خطط التدقيق من حيث الأولويات والموضوعات التي يتناولها المدقق وصلاحيات الوصول إلى القرائن، وعلى الرغم من اختلاف طبيعة أعمال المنشآت وتفاوتها فإن مخاطر الأعمال تتحدد بشكل متشابه إلى حد ما.

ظهرت منهجية التدقيق المبني على المخاطر في النصف الثاني من التسعينات من القرن الماضي كابتكار رئيسي في منهجية التدقيق، إذ تم استخدامه من قبل كبرى شركات التدقيق في العالم، في هذا

المنهج على المدقق معرفة المزيد عن الاستراتيجيات الخاصة بالعميل والعمليات وبيئة العمل لفهم ما إذا كانت البيانات المالية تعرض بشكل عادل، مما يؤدي إلى تحسين قدرة المدقق على تحديد المخاطر التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية ومعرفة أثرها، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن التدقيق المبني على المخاطر يتحقق بطريقتين هما:

- تغيير التركيز على خطر البيانات المالية إلى خطر الأعمال؛
- تغيير طبيعة اختبارات التدقيق من اختبارات كبيرة الحجم إلى اختبارات على مستوى الرقابة أو الإشراف مدعوماً بأعمال تحليلية عالية الدقة.

لقد تم اقتراح طريقة التدقيق المبني على المخاطر وفقاً للمنهج من أعلى إلى أسفل (Top-Down)، حيث تبدأ عملية التدقيق من عمليات المنشأة وتنتهي بالقوائم المالية، أين يعمل المدقق على تركيز الجهود على النقاط التي تتواجد فيها المخاطر المهمة غير المسيطر عليها.

2.3 منهجية التدقيق المبني على المخاطر:

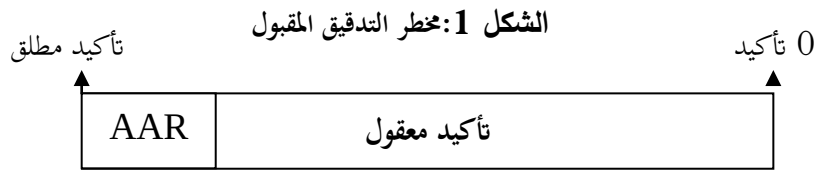
نصت الفقرة رقم 05 من المعيار الدولي للتدقيق رقم 200 الأهداف العامة للمدقق المستقل وإجراء عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية على أنه¹:

تقتضي معايير التدقيق الدولية، كأساس لرأي المدقق، أن يحصل المدقق على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو خطأ. وإن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ويتم الحصول عليه عندما يحصل المدقق على أدلة تدقيق كافية ومناسبة للحد من مخاطرة التدقيق (أي مخاطرة أن يعبر المدقق عن رأي غير مناسب عندما تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية) إلى مستوى متدن مقبول. ومع ذلك لا يعتبر التأكيد المعقول مستوى مطلقاً من التأكيد بسبب وجود قيود كامنة لعملية التدقيق ينتج عنها معظم أدلة التدقيق التي يستخلص منها المدقق استنتاجات ويستند إليها في تكوين رأيه ليكون مقنعاً أكثر من كونه قطعياً.

بينت هذه الفقرة أن هدف المدقق العملي هو حصوله على تأكيد معقول حول خلو البيانات المالية كوحدة واحدة من التحريفات الجوهرية، ولم تفرق بين الخطأ والاحتيال بل يركز على أثر التحريف، وبلوغ هذا الهدف على المدقق الحصول على ما يكفي من الأدلة والتي تعطيه من التأكيد ما يقلل مخاطر التدقيق إلى المستوى المقبول.

كما بينت هذه الفقرة من هذا المعيار أن هدف المدقق هو حصوله على تأكيد معقول والذي يعبر عن مستوى عالي من التأكيد، إلا أنه ليس تأكيداً مطلقاً، وهذا مهما جمّع من أدلة، نظراً لوجود قيود كامنة لعملية التدقيق، حيث أن معظم الأدلة مقنعة وليست قطعياً من حيث حجيتها.

إن الكلام على أنه يجب على المدقق الحصول على تأكيد معقول وليس قطعيا كهدف، هو نفسه الكلام على أنه يجب على المدقق تدنية خطر حالة عدم التأكد التي من الممكن أن ينجر عنها فشل في إبداء الرأي إلى أقصى ما يمكن، أين يكون هذا المستوى من الخطر يكون مقبول كما في الشكل التالي:



المصدر: من تصور الباحث انطلاقا من الفقرة 5 من معيار التدقيق رقم 200.

حيث أن:

AAR: خطر التدقيق المقبول

للوصول إلى هدف المدقق والذي هو تدنية خطر التدقيق المقبول، على المدقق جمع ما يكفي من الأدلة المناسبة لذلك، وكما هو معلوم أن هدف المدقق بالدرجة الأولى هو تقديم هذا النوع من الخدمات من أجل تعظيم منافعه في ظل وجود قيود تكلفة الوقت والجهد والمسؤولية والسمعة، عليه أن يكون منطقيا في عمله، وأن يستغل ما يوجد أمامه من معطيات تساعد من تقليل جهده ووقته في العمل، من خلال اعتماد خطط التدقيق تراعي الأولويات والموضوعات التي يتناولها المدقق وصلاحيات الوصول إلى القرائن، ومن هنا جاءت فكرة التدقيق المبني على المخاطر وفقا للمنهج من أعلى إلى أسفل (Top-Down)، حيث تبدأ عملية التدقيق من عمليات المنشأة وتنتهي بالقوائم المالية، أين يعمل المدقق على تركيز الجهود على النقاط التي تتواجد فيها المخاطر المهمة غير المسيطر عليها.

تقسم الخدمات التي يقدمها المدقق إلى خدمات تأكيدية وخدمات غير تأكيدية (علي عبد القادر ذنبيات، 2010)، حيث يبدأ في الخدمات التأكيدية وفقا لهذه المنهجية من عمليات المنشأة وتنتهي بالقوائم المالية، بمعنى تقييم سلوك المنشأة وما اعتمدته من أجل بلوغ أهدافها وحماية أصولها، فيعمل المدقق على تحديد مستوى المخاطر العامة الطبيعية ومخاطر الرقابة التي من الممكن أن تواجهها المنشأة وتحول دون تحقيق أهدافها، وعلى أساس ما وجده من مستوى من المخاطر يقوم بتركيز جهوده واختيار خطط وبرنامج تدقيق يتلاءم مع نتائج التقييم، بمعنى آخر يصمم لاستجابة ملائمة لنتائج التقييمات الأولى، ووفقا لهذا الطرح في السلوك للمدقق جاءت العلاقة التي من خلالها تتجسد منهجية التدقيق المبني على المخاطر:

$$AAR=IR \times CR \times DR$$

حيث أن: **AAR: خطر التدقيق المقبول**

IR: المخاطر الطبيعية (المتأصلة).

CR: مخاطر الرقابة

يمكن الحديث عن القيود المتأصلة من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: طبيعة القيود المتأصلة وأسباب وجودها

القيود	الأسباب
طبيعة إعداد التقارير المالية	يتضمن إعداد التقارير المالية: - التقدير من قبل الإدارة في تطبيق إطار إعداد التقارير المالية؛ - القرارات الذاتية أو التقييمات (مثل التقديرات) من قبل الإدارة والمتضمنة مدى التفسيرات أو التقديرات المقبولة.
طبيعة أدلة التدقيق المتوفرة	يتألف معظم عمل المدقق في تشكيل قرار المدقق من الحصول على دليل التدقيق وتقييمه، ويميل هذا الدليل لأن يكون مقنعا في طابعه أكثر منه حاسما. ويتم الحصول على دليل التدقيق بشكل أساسي من إجراءات التدقيق التي يتم أدائها خلال مسار التدقيق، كما قد يتضمن أيضا معلومات تم الحصول عليها من المصادر الأخرى مثل: - التدقيقات المسبقة؛ - إجراءات رقابة الجودة في الشركة لقبول واستمرارية العمل؛ - السجلات المحاسبية للشركة؛ - دليل التدقيق المعد من قبل خبير موظف أو مكلف من قبل الشركة.
طبيعة إجراءات التدقيق	لا تكشف إجراءات التدقيق مهما وضعت بعناية كل البيانات الخاطئة وهذا للاعتبارات التالية: - تضع عينة تقل عن 100% من المجتمع بعض المخاطر بأن لا يتم كشف البيانات المالية الخاطئة؛ - قد لا تقدم الإدارة أو الآخرون بقصد أو بدون قصد المعلومات الكاملة المطلوبة، وقد يتضمن الاحتيال مخططات معقدة ومنظمة بعناية وضعت لإخفاء ذلك الاحتيال؛ - قد لا تكشف إجراءات التدقيق المستخدمة لجمع دليل التدقيق نقصان بعض المعلومات.
توقيت إعداد التقارير المالية	يميل ارتباط قيمة المعلومات المالية إلى الانخفاض مع مرور الوقت، ولذلك توجد حاجة لأن يوضع توازن بين موثوقية المعلومات وكلفتها. ويتوقع مستخدمو البيانات المالية أن يبدي المدقق رأيه ضمن فترة معقولة وبكلفة معقولة، وبناء على ذلك ليس من العملي تناول جميع المعلومات التي قد وجدت، أو تتبع كل مسألة بشكل مستنزف على فرضية أن تكون المعلومات خاطئة أو احتيالية ما لم يثبت خلاف ذلك.

المصدر: (الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، 2011)

أ. المخاطر التجارية ومخاطر الاحتيال المنفصلة: يمكن للعديد من المخاطر المتأصلة أن تؤدي إلى مخاطر الأعمال التجارية الاحتيال، قد يخلق نظام محاسبي جديد أخطاء محتملة (تجارية)، ولكن

قد يوفر أيضا الفرصة لشخص ما للتلاعب في النتائج المالية أو إساءة استخدام الأصول (مخاطر الاحتيال)، ولذلك عند تحديد مخاطر أعمال على المدقق التمعن دائما في ما إذا كانت تعقل ذلك، والقيام بتسجيل وتقييم مخاطر احتيال منفصلة عن عوامل مخاطر التجارية، وإلا فإنه من الممكن أن تشير استجابة التدقيق فقط لمكون مخاطر تجارية وليس لمخاطر الاحتيال.

يتم تسجيل مخاطر الاحتيال من خلال تحديد الاحتيال غالبا من خلال اختبارات (الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، 2014):

- الأنماط غير الاعتيادية، أو الاستثناءات والوقائع الغريبة في المعاملات/الأحداث؛
- الأشخاص ذوي الدافع والفرص والتبرير المنطقي لارتكاب عملية الاحتيال.

إذا تمت ملاحظة أي من مثل هذه المسائل (خلال أي مرحلة من مراحل التدقيق)، ينبغي أن يتم تسجيلها وتقييمها كمخاطر احتيال، حتى وإن كانت تبدو في الظاهر غير جوهرية، ويساعد تسجيل هذه المخاطر في ضمان أنها تؤخذ في الاعتبار بشكل ملائم عند تطوير استجابة التدقيق.

ب. وصف مكونات مخاطر التدقيق:

ولتقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول، يطلب من المدقق:

- تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية،
- حصر مخاطر الاكتشاف، ويمكن تحقيق ذلك من خلال أداء الإجراءات التي تستجيب إلى المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية، وعلى كل من مستوى البيانات المالية وعلى مستوى التأكيد لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات.

وفيما يلي سوف يتم التكلم عن طبيعة ووصف مكونات مخاطر التدقيق من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: وصف طبيعة مكونات مخاطر التدقيق

الطبيعة	الوصف	التعليق
المخاطر المتأصلة	إستجابة التأكيد حول فئة من المعاملات، أو رصيد حساب، أو إفصاح لأخطاء قد تكون جوهرية، فردية أو بمجموعها مع بيانات خاطئة أخرى، قبل أي اعتبار أي أنظمة رقابية ذات علاقة.	ويتضمن ذلك أحداث أو شروط (داخلية أو خارجية) يمكن أن تؤدي إلى بيانات خاطئة (خطأ أو احتيال) في البيانات المالية.
		ويمكن أن تنشأ مصادر المخاطر (غالبا

ما يتم تصنيفها كمخاطر تجارية أو مخاطر احتيالي (من أهداف الشركة، وطبيعة نشاطها، والبيئة التنظيمية التي تعمل فيها، وحجمها وتعقيدها.		
تصمم الإدارة أنظمة رقابة للتخفيف من العامل المتأصل (مخاطر أعمال أو احتيالي) المحدد، وتقييم المؤسسة مخاطرها وتم تصمم وتنفذ أنظمة الرقابة الملائمة للتقليل من انكشاف مخاطرها إلى مستوى جيد (مقبول). قد تكون أنظمة الرقابة: - سائدة بطبيعتها، مثل موقف الإدارة تجاه الرقابة، والإلتزام بتوظيف أشخاص ذوي كفاءة، ومنع الاحتيال، ويطلق عليها عامة أنظمة رقابة على مستوى المؤسسة؛ - محددة لبدء أو السير في أو تسجيل معاملة معينة، وتدعى تلك غالبا أنظمة الرقابة على العملية التجارية أو مستوى النشاط أو المعاملات.	لا يتم منع أو اكتشاف أو تصحيح مخاطر البيانات المالية الخاطئة التي يمكن أن تحدث في تأكيد حساب أو إفصاح بحيث يمكن أن يكون ذلك جوهريا إما بشكل فردي أو مجتمعا مع بيانات خاطئة أخرى، في الوقت المناسب من قبل الرقابة الداخلية في المؤسسة.	مخاطر الرقابة
يقيم المدقق مخاطر الأخطاء الجوهرية (المخطر المتأصلة ومخاطر الرقابة) عند مستويات البيانات المالية والتأكدات، ويتم بعدها تطوير إجراءات التدقيق للتقليل من مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول. ويتضمن ذلك النظر في المخاطر المحتملة لكل من - اختيار إجراءات تدقيق غير ملائمة؛	لا تُكشف مخاطر أداء الإجراءات من قبل المدقق للتقليل من مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول، الأخطاء الموجودة والتي يمكن أن تكون جوهرية سواء كانت فردية أو مجتمعة مع بيانات خاطئة أخرى.	مخاطر الكشف

- التطبيق الخاطئ لإجراء تدقيق ملائم؛ - التفسير الخاطئ للنتائج من إجراءات التدقيق.		
--	--	--

المصدر: (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2012)

تعرف معايير التدقيق الدولية مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى التأكيد بأنها تتألف من مكونين إثنين هما: مخاطر متأصلة ومخاطر الرقابة، وبناء على ذلك لا تشير معايير التدقيق الدولي على نحو عادي إلى المخاطر المتأصلة، ومخاطر الرقابة بشكل منفصل، ولكن إلى تقييم موحد يدعى "مخاطر البيانات الخاطئة الجوهرية" وبالرغم من ذلك يجوز للمدقق أن يقوم بفصل أو جمع تقييمات المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة الداخلية، معتمداً على تقنيات أو منهجيات التدقيق المفضلة والاعتبارات العملية (الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، 2014، صفحة 274).

3.3 المنطلقات الخاصة بالمؤسسة والتي يعتمد عليها المدقق في تدنية مخاطر التدقيق:

الشكل 02: هدف المؤسسة عند إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية

مخاطر عالية	مخاطر معتدلة	مخاطر منخفضة
المخاطر التجارية/ مخاطر الاحتيال التي تمنع تحقيق الأهداف		
استجابة الإدارة: أنظمة الرقابة التي تخفف من المخاطر التي تم تحديدها		
		المخاطر المتبقية للإدارة
		مخاطر البيانات الخاطئة الجوهرية
عالية ← مخاطر التعرض للاحتيال أو الخطأ ← منخفضة		

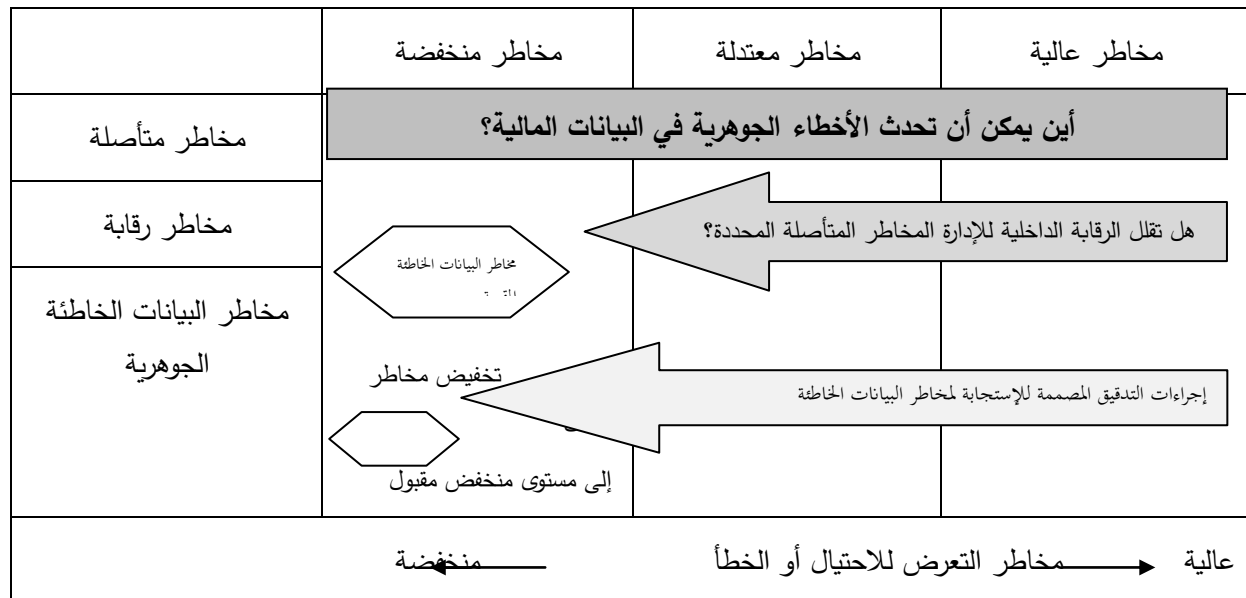
المصدر: (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2012، صفحة 39)

نلاحظ أن هناك علاقة تبادلية بين المخاطر الرقابية، ويحتوي شريط المخاطر المتأصلة على جميع عوامل المخاطر التجارية ومخاطر الاحتيال التي يمكن أن تؤدي إلى خطأ جوهري في البيانات المالية (قبل أي اعتبار للرقابة)، ويعكس شريط الرقابة إجراءات الرقابة المحددة والسائدة الموضوعة تحت التنفيذ من قبل الإدارة للتخفيف من مخاطر خطأ البيانات المالية ويطلق غالباً على المدى الذي لا تكمل فيه أشرطة مخاطر الرقابة عملية التقليل من المخاطر المتأصلة مصطلح (المخاطر المتبقية) للإدارة أو قابلية المخاطر أو تحمل المخاطر، يمكن أن يختلف طول الأشرطة في التوضيح بناءً على الظروف المعنية وملف المخاطر المؤسسة.

4.3 المنطلقات الخاصة بالمؤسسة والتي يعتمد عليها المدقق في تدنية مخاطر التدقيق:

ويأتي دور المدقق في تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، ومن ثم أداء إجراءات التدقيق الاستجابية المصممة للتقليل من مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل ملائم.

الشكل 3: هدف المدقق من تحديد ما إذا كانت البيانات المالية للمؤسسة خالية من الأخطاء الجوهرية



المصدر: (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2012، صفحة 41).

يمكن أن يصادف المدقق عدة حالات عند تقييمه لكل من المخاطر الطبيعية ومخاطر الرقابة، حيث كل حالة لها إستجابة خاصة بها، ويمكن عرض أهم هذه الحالات وطريقة الإستجابة من خلال المصفوفة المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: مصفوفة تقييمات المخاطر والاستجابات الملائمة

	IR المخاطر الطبيعية			
		منخفض	متوسط	مرتفع
CR مخاطر الرقابة	منخفض	DR مرتفع	DR مرتفع	DR متوسط
	متوسط	DR متوسط	DR متوسط	DR منخفض
	مرتفع	DR مرتفع	DR منخفض	DR منخفض

المصدر: من إعداد الباحث في ظل ثبات AAR في مستوى منخفض مقبول.

من خلال الجدول يمكن القول بأن هناك استجابات مختلفة باختلاف حالات كل من مخاطر الرقابة والمخاطر الطبيعية، فمثلا في حال كانت المخاطر الطبيعية منخفضة ونظام الرقابة الداخلية قوي بمعنى مخاطر رقابة ضعيفة سوف يعتمد المدقق على هذين المعطيين ويعتمد على إعداد برنامج تدقيق بسيط أي حجم أدلة قليل حيث يستخدم أسلوب المعاينة وتعميم النتائج ولا يسهب في جمع الأدلة، هذا الأمر يجعل من مخاطر الاكتشاف يكون مرتفع ولكن على مسؤولية المدقق لأنه اعتمد على ضعف كل من المخاطر الطبيعية ومخاطر الرقابة، والعكس صحيح.

5.3 مراحل التدقيق المبني على المخاطر:

أ. تقييم المخاطر:

ينص المعيار رقم 315 الفقرة 3 أن هدف المدقق هو تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى الإثبات من خلال المؤسسة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية الأمر الذي يؤدي إلى توفير أساس تصميم وتطبيق الاستجابات للمخاطر المقيمة للأخطار الجوهرية (الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، 2014، صفحة 269)، ويمكن توضيح هذه المرحلة بكل نواحيها الإجرائية والتوثيقية.

وتتضمن مرحلة تقييم المخاطر الفعالة ما يلي:

- المشاركة الواضحة للأعضاء الأعلى في الفريق: والمقصود بها القيام بعملية التخطيط والاستفادة من خبراتهم في ذلك، والعمل في شكل فريق متكامل ومنظم؛
- التأكيد على التشكك المهني: لا يشفع الاعتقاد بصدق ونزاهة إدارة المؤسسة وأولئك المكلفين بالحوكمة للمدقق بحاجته للالتزام بالتشكك المهني، أو يسمح للمدقق بالشعور بالرضا عن أقل من دليل تدقيق سائد عند الحصول على تأكيد معقول؛
- التخطيط: وهو العمل على تحديد وبناء الكيفية التي يتم بها تحقيق أهداف التدقيق بشكل سليم وفي الوقت المحدد، مع التركيز على عامل الأهمية النسبية في الأخطاء المحتملة؛
- مناقشات الفريق واستمرارية الاتصال: مناقشة فعالية خطة التدقيق ومدى فعاليتها، وكذا المخاطر المحتملة، وإجراء التغييرات اللازمة للمستجدات، وتعتبر استمرارية الاتصال بين فريق العمل طول الفترة العملية مهما أيضا، فعلى سبيل المثال مناقشة وتناول أمور التدقيق، أو الأنشطة غير الاعتيادية، أو مؤشرات الاحتيال المحتملة، ويتيح ذلك الاتصال بالإدارة في الوقت المناسب وإذا لزم الأمر إجراء تغييرات في إستراتيجية التدقيق وإجراءات التدقيق؛
- التركيز على تحديد المخاطر: إذا لم يتم تحديد عوامل المخاطر التجارية ومخاطر الاحتيال من قبل المدقق، فلن يتم تقييمهم أو توثيقهم، كما لن يتم تصميم استجابة تدقيق ملائمة ولهذا تعتبر إجراءات تقييم المخاطر جيدة التصميم مهمة جدا لفعالية التدقيق، وتحتاج أيضا إجراءات تقييم المخاطر تلك أدائها من قبل المستوى الملائم من الموظفين؛

- قابلية تقييم إستجابة الإدارة للمخاطر: يجب تقييم فعالية استجابات الإدارة (تصميم/تنفيذ أنظمة رقابة الإدارة) إن وجد للتقليل من مخاطر الأخطاء الجوهرية المحددة في البيانات المالية؛
- استخدام التقدير المهني: تستدعي المعايير الدولية للتدقيق استخدام ومن ثم توثيق التقديرات المهمة الموضوعية من قبل المدقق طوال فترة التدقيق، وتتضمن الأسئلة النموذجية على المهام خلال تقييم المخاطر:

- إتخاذ قرار قبول العميل أو الاستمرارية معه؛
- وضع إستراتيجية التدقيق الشاملة؛
- وضع الأهمية النسبية؛
- تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، بما فيها تحديد المخاطر المهمة والنواحي الأخرى حيث يكون اعتبار التدقيق خاص ضروريا؛
- تطوير التوقعات من أجل استخدامها عند أداء الإجراءات التحليلية.

ب. الاستجابة للمخاطر:

ينص المعيار الدولي للتدقيق رقم 330 الفقرة 3 على أن المدقق يهدف إلى الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة حول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية من خلال تصميم وتنفيذ استجابات مناسبة لتلك المخاطر (الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، 2014، صفحة 331).

في هذه المرحلة يتمعن المدقق في (المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة) تقييمات المخاطر عند مستوى البيانات المالية ومستوى التأكيد ويطور إجراءات التدقيق الاستجابة، ويتم توثيق استجابة المدقق للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية في خطة تدقيق:

- تحتوي استجابة شاملة للمخاطرة المحددة عند مستوى البيانات المالية؛
- تتناول نواحي البيانات المالية الجوهرية؛
- تحتوي طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات التدقيق المحددة والمصممة للاستجابة للأخطاء الجوهرية في المخاطر المقيمة عند مستوى التأكيد.

وتتناول الاستجابة الشاملة المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات، وتتضمن هذه الاستجابات تعيين وإشراف الموظفين الملائمين، والحاجة للتشكك المهني، ومدى التعزيز المطلوب لتفسيرات وتوضيحات الإدارة، والتمعن في نوع إجراءات التدقيق المراد أدائها، وما الوثائق التي يتم فحصها دعماً للمعاملات الجوهرية.

وتتألف مزيد من إجراءات التدقيق عامة من إجراءات جوهرية مثل اختبارات التفاصيل، والإجراءات التحليلية واختبارات أنظمة الرقابة الداخلية، ومن المسائل التي ينبغي على المدقق أخذها بعين الاعتبار عند تخطيط خليط من إجراءات التدقيق الملائمة من أجل الاستجابة للمخاطر المحددة ما يلي:

- استخدام اختبارات أنظمة الرقابة الداخلية؛
 - الإجراءات التحليلية الجوهرية؛
 - عدم القدرة على التنبؤ على الاحتيال المحتمل؛
 - تجاوزات الإدارة؛
 - المخاطر الهامة (أنشطة ذات مخاطر عالية، معاملات ضخمة غير اعتيادية (بالحجم أو بالطبيعة)، المسائل التي تتطلب التقدير أو تدخل الإدارة، احتمالية الاحتيال).
- ت. الإبلاغ:

ذكر المعيار الدولي للتدقيق رقم 700 الفقرة 6 على أنه تتلخص أهداف المدقق في تكوين رأي حول البيانات المالية القائمة على تقييم للاستجابة التي تم التوصل إليها بناء على أدلة التدقيق تم الحصول عليها، و التعبير بوضوح عن ذلك الرأي في تقرير خطي يصف أيضا الأساس الذي استند إليه ذلك الرأي (الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، 2014، صفحة 681).

وتكون المرحلة النهائية من التدقيق هي بتقييم دليل التدقيق الذي تم الحصول عليه وتحديد ما إذا كان كافٍ وملئاً للتقليل من مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول، ومن المهم خلال هذه المرحلة من التدقيق تحديد:

- أي تغير في مستوى تقييم المخاطر؛
- ما إذا كانت الاستنتاجات التي تم الوصول إليها من العمل الذي تم أدائه ملائمة؛
- إذا ما تم مواجهة أي ظروف مريبة؛
- إذا ما تم تقييم المخاطر الإضافية (التي تم تحديدها مسبقاً) بالشكل الملئم وتم أداء إجراءات التدقيق الإضافية كما هي مطلوبة.

وعند أداء جميع الإجراءات والوصول إلى استنتاجات ينبغي:

- إبلاغ الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة بنتائج التدقيق؛
- تكوين رأي التدقيق واتخاذ قرار استخدام الصيغ الملائمة في تقرير التدقيق.
- يتم طلب وثائق تدقيق كافية لتمكين المدقق الخبير، والذي لم يتم بإجراء اتصال مسبق مع التدقيق، من فهم - طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي تم أدائها، - نتائج أداء تلك الإجراءات ودليل التدقيق الذي تم الحصول عليه، المسائل الهامة المثارة خلال التدقيق، والاستنتاجات التي تم الوصول إليها بهذا الشأن، والتقدير المهني الهام الذي تم اتخاذه للوصول إلى تلك الاستنتاجات.

وفقا لكل من المراحل السابقة الذكر تم بناء تبويب وترتيب المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة (أحمد حلمي جمعة، 2011).

4. خاتمة:

1.4 نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق تم الوصول إلى النتائج التالية:

- جاءت منهجية التدقيق المبني على المخاطر لتساعد المدقق على توجيه جهوده بما يعظم منافعه في ظل قيود تكاليف الوقت والجهد؛
- تعتمد منهجية التدقيق المبني على المخاطر على تقييم نقاط قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وحالة الخطر الطبيعية التي تواجه المؤسسة؛
- ترشد منهجية التدقيق المبني على المخاطر المدقق إلى التقليل من المبالغة في حجم الأدلة والإكتفاء بما هو مناسب في ظل الظروف؛
- تعتمد منهجية التدقيق المبني على المخاطر على عدم الذهاب إلى فحص والتحقق من البيانات المالية بشكل مباشر، بل يجب التدقيق من الأعلى - فهم المنشأة ومحيطها - إلى الأسف - البيانات المالية -؛
- تتلخص مراحل منهجية التدقيق المبني على المخاطر في تقييم المخاطر ومن ثم الاستجابة لها وأخيرا الإبلاغ؛
- هناك إقرار دولي من قبل الهيئات المهنية الدولية بهذه المنهجية، وهذا أن الأصل في المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة معدة على أساس هذه المنهجية؛
- تعالج كل من المجموعة 300-499 من المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة كل من تقييم المخاطر والاستجابة للمخاطر المقيمة بهذه التسمية، والمجموعة 700 من هاته المعايير تعالج أمر المرحلة الأخير وهي الإبلاغ.

2.4 توصيات واقتراحات الدراسة:

- وكمقترحات من خلال هذه الدراسة يمكن صياغة التوصيات التالية كأفاق للدراسة:
- دراسة مدى ملاءمة بيئة الأعمال الجزائرية لمنهجية التدقيق المبني على المخاطر؛
- دراسة تقييمية لتبني الجزائر جملة من المعايير الدولية دون معايير أخرى؛
- دراسة مدى صحة اعتبار منهجية التدقيق المبني على المخاطر كمتلازمة للتبني السليم للمعايير الدولية للمهنة؛
- قراءة في المعايير الدولية للمهنة حول المسؤولية التي يمكن يتحملها المدقق عندما يحيد عن تطبيق هذه المنهجية.

5. قائمة المراجع:

IFAC. (2011, jan). www.ifac.org. Consulté le JAN 2011, sur www.ifac.org.

IFAC. (2014). المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة . الأردن: المكتبة الوطنية.

أحمد حلمي جمعة. (2011). التدقيق ورقابة الجودة. الأردن عمان: دار صفا.

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 2012 دليل استخدام معايير التدقيق الدولية للتدقيق المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بالأردن المطابع المركزية

طارق عبد العل حماد. (2007). إدارة المخاطر. الإسكندرية: الدار الجامعية.

علي عبد القادر ذنبيات. (2010). تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية. الأردن: دار وائل.

محمد محمود الكاشف. (1983). أصول الخطر والتأمين. مصر: دار النهضة.